

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون
البند ٧٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/67/465)]

٩٠/٦٧ - توصيات لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم بمقتضى قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٠٥ (د - ٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ الذي أنشأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بهدف تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي لمصلحة جميع الشعوب، ولا سيما شعوب البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٩٨/٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ٢٢/٦٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ اللذين أوصت فيهما باستخدام قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي^(١)،

وإذ تنوه بقيمة التحكيم بصفته وسيلة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ في سياق العلاقات التجارية الدولية،

وإذ تلاحظ أن قواعد التحكيم معترف بها باعتبارها نصا ناجحا للغاية وأنها تستخدم في ظروف مختلفة للغاية تشمل منازعات متنوعة، بما فيها المنازعات بين الأطراف التجارية في القطاع الخاص والمنازعات بين المستثمرين والدولة والمنازعات بين دولة وأخرى والمنازعات التجارية التي تديرها مؤسسات التحكيم، في جميع أنحاء العالم،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/31/17)، الفصل الخامس، الفرع جيم؛ والمرجع نفسه، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/65/17)، المرفق الأول.



وإذ تدرك قيمة التوصيات التي صدرت في عام ١٩٨٢ لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم. بمقتضى قواعد التحكيم بصيغتها المعتمدة في عام ١٩٧٦^(٢)،

وإذ تدرك أيضا ضرورة إصدار توصيات محدثة فيما يتعلق بمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم. بمقتضى قواعد التحكيم بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠،

وإذ تعتقد أن إصدار توصيات محدثة لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم. بمقتضى قواعد التحكيم بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠ سيزيد كفاءة التحكيم. بمقتضى تلك القواعد بقدر كبير،

وإذ تلاحظ أن إعداد توصيات في عام ٢٠١٢ لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم. بمقتضى قواعد التحكيم بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠ كان موضوع مداورات ومشاورات مستفيضة مع الحكومات ومؤسسات التحكيم والهيئات المهمة،

واقترانها منها بأن التوصيات بصيغتها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين^(٣) مقبولة لدى مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة في البلدان على اختلاف نظمها القانونية والاجتماعية والاقتصادية ويمكن أن تسهم بقدر كبير في إرساء إطار قانوني منسق لتسوية المنازعات التجارية الدولية على نحو يتسم بالعدالة والكفاءة وفي تهيئة علاقات اقتصادية دولية ودية،

١ - تعرب عن تقديرها للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لصوغها التوصيات الرامية إلى مساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم. بمقتضى قواعد التحكيم بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠^(٣) ولاعتمادها تلك التوصيات؛

٢ - توصي بالاستعانة بالتوصيات في تسوية المنازعات التي تنشأ في سياق العلاقات التجارية الدولية؛

(٢) المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/37/17)، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، المرفق الأول.

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يجيل التوصيات على نطاق واسع إلى الحكومات وأن يدعوها إلى إتاحة تلك التوصيات لمؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة حتى تصبح معروفة ومتاحة على نطاق واسع؛

٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن ينشر التوصيات، بطرق منها الوسائل الإلكترونية، وأن يبذل قصاره لكفالة ذبوعها وإتاحتها عموما.

الجلسة العامة ٥٦

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢